

٢١٦ (د-١٩) التغييرات والتعديلات البرنامجية والتنظيمية التي أخذت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ ١٩٩٤

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ و ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تحيط علماً بالتوجهات الجديدة نحو إصلاح الأمم المتحدة وتطويرها بما ينسجم والتطورات التي تجتاح العالم،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الإسكوا ١٩١ (د-١٦) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالتغييرات والتعديلات البرنامجية والتنظيمية التي أخذت بها الإسكوا منذ ١٩٩٤^(٤)،

وإذ تؤكد على أن الأولويات التي أُقِرَّت في ضوء التطورات المستجدة تنسجم واحتياجات الدول الأعضاء،

١- تعرب عن تقديرها للأمانة التنفيذية على التغييرات البرنامجية والتنظيمية التي أخذت بها والمناهج التي اتبعتها في تنفيذ أنشطتها، مما أتاح معالجة قضايا التنمية برؤية متكاملة، وسهّل على الجهات المعنية في الدول الأعضاء زيادة اسهامها في صياغة برامج عمل اللجنة ومتابعة تنفيذها، وعزز التنسيق والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، وكذلك التنسيق والتكامل مع المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بشؤون التنمية والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛

٢- تدعو إلى تعزيز دور اللجنة كأحد المنابر الأساسية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وتطوير دورها في مساندة المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية الرامية إلى توسيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي فيما بين الدول الأعضاء على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي؛

٣- تدعو أيضاً إلى تأكيد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، مع ما يقتضيه من تعزيز لدور اللجان الإقليمية في التعبير عن البُعد الإقليمي للقضايا العالمية وفي تحقيق التكامل بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري؛

٤- تدعو كذلك إلى منح اللجنة، في منطقة عملها، في إطار ما يتم من إصلاح لأجهزة الأمم المتحدة، صلاحيات أوسع في تنفيذ أنشطتها، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الإقليمية في مجال التعاون الفني، وإلى تعزيز دورها في التنسيق بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، وكذلك بين أنشطة المنظمات الإقليمية والقطرية المعنية، بما يكفل تحقيق أهداف الأمم المتحدة في التنمية والحرية والسلام.

الجلسة العامة الثانية

٧ أيار/مايو ١٩٩٧